

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٨٧

الأربعاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٣

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بيرو	السيد غالاردو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة واندل
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد غوان جيان
	غانا	السيد كريستشان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساندرز
	اليابان	السيد هانيدا
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2006/122)

06-27202 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2006/122)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/122، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن التأكيد على جميع بياناته وقراراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، وبخاصة بيانا رئيسه المؤرخان ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32) و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/54).

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/122) ويعيد تأكيد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب لتحقيق المصالحة وإجراء الحوار، وبخاصة القيام في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبتيسير من حكومة اليمن، بتوقيع إعلان عدن الذي تكلل بعقد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي داخل الصومال في بايدوا بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويشجع المجلس جميع القادة وأعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة بذل جهودهم نحو إجراء حوار يضم الجميع وتحقيق توافق في الآراء، في إطار مؤسسات الاتحادية الانتقالية ووفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال الذي اعتُمد في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

”ويعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بعقد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي وتأييده لهذا الأمر ويتطلع إلى رؤية البرلمان يعقد دورات مستمرة في هذا الوقت الذي يسعى قادة الصومال إلى تسوية خلافاهم بشكل سلمي. ويطلب المجلس من البرلمان الدعوة في عمله إلى تحقيق السلام والمصالحة بغية تطبيق الميثاق الاتحادي الانتقالي، ويشجع المجلس أعضاء البرلمان على اغتنام هذه الفرصة لمعالجة المسائل الرئيسية محل الاهتمام على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، يحث المجلس أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة تنظيم أعمالهم

بما يتفق والميثاق الاتحادي والانتقالي، وذلك من قبيل تشكيل لجان مستقلة ولجان برلمانية، الأمر الذي سيوفر إطارا لمعالجة المسائل المعقدة والخلافية للفترة الانتقالية.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على الحاجة الملحة إلى وضع خطة وطنية متفق عليها على وجه السرعة لترسيخ الأمن والاستقرار، على أن تتضمن اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار يمكن التحقق منه، فضلا عن خطط لاستعادة السلامة العامة وإصلاح المؤسسات الأمنية وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه الشديد للممثل الخاص للأمين العام ويهيب بجميع الدول الأعضاء أن تقدم دعمها التام والقوي في هذا الشأن.

”وما برح مجلس الأمن شديد القلق إزاء استمرار عمليات التقاتل والعنف المسلح المتقطعة والاختطاف وغيرها من أساليب استخدام القوة، بخاصة أثناء الحوادث التي شهدها مؤخرا العاصمة مقديشو وأنحاء أخرى من الصومال التي تسببت بخسائر في الأرواح في أوساط المدنيين الأبرياء، والتي يمكن أن تقوِّض التقدم الراهن الذي حققه رؤساء المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى وقف جميع الأعمال القتالية وحل خلافاتها بطريقة سلمية انطلاقا من إعلان عدن وعبر إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المتزايد إزاء وضع الصوماليين البالغ عددهم ١,٧ مليون فرد يحتاج قسم منهم إلى مساعدات إنسانية طارئة في حين أن قسما آخر يعاني من سوء تغذية حادة وضائقة معيشية شديدة وتفاقم انعدام الأمن المدني والغذائي في أنحاء معينة من جنوب الصومال. ويحث المجلس جميع قادة الصومال على العمل على تمكين الوكالات الإنسانية من بلوغ جميع المحتاجين بدون أي عراقيل، وتوفير ضمانات تكفل سلامة وأمن العاملين في الصومال في مجال المساعدات الإنسانية. ويشدد المجلس على أهمية الالتزام الدولي والدعم المنسق لتحسين الحالة الإنسانية.

”ويشيد مجلس الأمن بالبلدان المجاورة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء المعنية على ما أبدته من اهتمام شديد وما بذلته من جهود دؤوبة دعما للسلام والمصالحة وعملية التعافي من آثار النزاع في الصومال. ويشجعها المجلس على مواصلة استخدام نفوذها دعما للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، وخاصة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق تقدم في قضيتي الأمن والمصالحة الوطنية الرئيسيتين.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن الصومال، بما في ذلك احتمال إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تعقبها بعثة من الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وإذا ما اشتملت خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار على ضرورة إيفاد بعثة لدعم السلام، فإن المجلس يكرر أنه يتوقع من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن يضعا خطة تفصيلية للبعثة، بالتنسيق الوثيق مع

المؤسسات الاتحادية الانتقالية، واستنادا إلى توافق عام للآراء داخل هذه المؤسسات، على أن تكون هذه الخطة متماشية مع خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار. وسيظل المجلس مستعدا للنظر، في الوقت المناسب، في منح استثناء من حظر الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على أساس خطة البعثة هذه.

”ويأخذ مجلس الأمن علما بالقرار ألف – ٩٧٩ (٢٤) الذي اعتمد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ خلال الدورة الرابعة والعشرين لجمعية المنظمة البحرية الدولية التي تُعقد مرة كل سنتين، ويتعلق بتزايد حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن الموجودة في المياه المقابلة لساحل الصومال. ويشجع المجلس الدول الأعضاء التي تُبحر سفنها في المياه الدولية وتحلق طائراتها العسكرية في المجال الجوي المتاخم لساحل الصومال على البقاء في حالة يقظة للكشف عن أي عملية قرصنة فيها، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية السفن التجارية، لا سيما المحمَّلة بالمساعدات الإنسانية، من مثل هذه العمليات، وذلك بما يتفق مع القانون الدولي ذي الصلة. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالبلاغ الصادر عن اجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي انعقد في جوهر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والذي قرر فيه تنسيق استراتيجياته وخطط عمله لمواجهة هذا التحدي المشترك بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي. كما يحث المجلس جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، على التعاون بينها، وعلى مقاضاة مرتكبي جرائم القرصنة بشكل فعلي.

”ويأخذ مجلس الأمن علما بالتقرير السنوي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال (S/2005/813) وبالإحاطة الإعلامية لمنتصف المدة التي قدمها فريق الرصد المعني بالصومال إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ويدين المجلس تزايد تدفق الأسلحة إلى الصومال والانتهاكات المستمرة للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إليه، ويذكِّر كذلك جميع الدول بما عليها من واجبات للامتثال امتثالا كاملا للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) ويحثها على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتحميل منتهكيها عواقب أفعالهم. وأنّ تواصُل انتهاك هذه التدابير يحول دون إشاعة جو من الاستقرار والأمن وهو يقوض جهود مَن يسعى إلى إقامة السلام في الصومال.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لعملية السلام في الصومال ويرحب بالتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في هذا الصدد. وفي هذا الشأن، يشجع المجلس المؤسسات الاتحادية الانتقالية والشركاء الدوليين على تنشيط لجنة التنسيق والرصد لما فيه مصلحة الانخراط على نحو أكثر فعالية في عملية تحقيق السلام والمصالحة والتعافي من آثار النزاع في الصومال“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/11.

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.